

صندوق النقد الدولي

يختتم مشاورات عام 2020 مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة

من اتفاقية إنشاء الصندوق

أعلن صندوق النقد الدولي في بيان صحفي صادر بتاريخ 24 مارس 2020، اختتام مشاورات عام 2020 مع دولة الكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق. وفيما يلي ترجمة موجزة للبيان الصحفي.

- تعزز النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية إلى نحو 3% في عام 2019، مدفوعًا بالإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي، وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع النفطي انكماشًا بنحو 1% في ظل اتفاقية (أوبك+). وكمحصلة لذلك، فإنه من المتوقع تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 0.7% في عام 2019 مقارنةً بنحو 1.2% في عام 2018. هذا، وتراجعت فوائض المالية العامة والحساب الجاري بسبب انخفاض أسعار النفط والإنتاج. وارتفع معدل التضخم السنوي إلى نحو 1.1% في عام 2019 مقارنةً بنحو 0.6% في عام 2018 مدفوعًا بارتفاع كل من أسعار المواد الغذائية والنقل. وتسارع نمو الائتمان إلى نحو 4.4% في نهاية عام 2019 مقارنةً بنحو 3.9% في نهاية عام 2018، مدفوعًا بتراجع السقوف التحوطية الكلية على القروض الشخصية والظروف النقدية الداعمة.
- تقلص حيز المالية العامة الأساسي في السنة المالية 2019/18. حيث تدهور رصيد الموازنة العامة غير النفطي "باستثناء دخل الاستثمارات الحكومية" كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مع استمرار ارتفاع الإنفاق الحكومي. وبقية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة (بحساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، واستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية) كبيرة عند نحو 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ونظرًا لانتهاء الإذن للحكومة بالاقتراض العام منذ أكتوبر 2017، لم تتمكن الحكومة من إصدار دين جديد الأمر الذي أدى إلى استمرار الحكومة في اللجوء إلى السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام لتمويل العجزات في الموازنة العامة. إلا أنه من المتوقع أن يؤدي السحب المستمر من الأصول المالية لصندوق الاحتياطي العام إلى تراجع الأرصدة الإجمالية والسائلة إلى نحو 56% و24% من الناتج

المحلي الإجمالي على الترتيب في يونيو 2019. ومع ذلك، واصلت أصول صندوق الأجيال القادمة وصندوق الاحتياطي العام نموها.

- بقاء القطاع المصرفي متيناً، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي نحو 17.6% في سبتمبر 2019، كما تتمتع البنوك بسيولة وفيرة على المدى القصير، وبقاء معدل صافي القروض غير المنتظمة (NPL's) بعد خصم المخصصات المحددة منخفضاً. في حين أن مخصصات خسائر القروض مرتفعة. وانخفض صافي دخل الفوائد بسبب تضيق الهوامش بين معدلات الإقراض المصرفي وتكلفة الأموال.
- استقر سوق العقار المحلي، وتفوقت بورصة الكويت على جميع بورصات المنطقة في عام 2019، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى إدراجها في مؤشرات الأسواق الناشئة.

- تقييم المجلس التنفيذي

- أصبح التحدي المتمثل في تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز المدخرات أكثر إلحاحاً. وتؤثر التوقعات المنخفضة للإيرادات النفطية على النمو في المدى القريب من جهة، وأرصدة المالية العامة والخارجية من جهة أخرى. وقد زاد هذا من الحاجة إلى الإصلاحات لإنشاء قطاع خاص نشط وضمان الادخار الكافي من ثروة النفط للأجيال القادمة. وتمتلك دولة الكويت احتياطات مالية كبيرة وديون عامة منخفضة، ولكن تضيق تلك الفرص في مواجهة تحدياتها من موقع قوة.
- بدون تصحيح مسار المالية العامة للدولة، ستزداد التحديات المالية والتمويلية حدة. فالارتفاع الأخير في الإنفاق العام قد أضعف الوضع المالي الأساسي للدولة. وفي ظل استمرار السياسات المالية الحالية، سيتحوّل رصيد المالية العامة إلى عجز متزايد، وبعد حساب التحويلات الإلزامية إلى صندوق الأجيال القادمة، ستصبح الاحتياجات التمويلية كبيرة على المدى المتوسط. وينبغي النظر إلى الاقتراض العام كحل مؤقت يؤدي إلى إبطاء استنفاد الأصول المالية السائلة، إلا أنه سيؤدي إلى تراكم سريع للديون الحكومية.

- تحتاج دولة الكويت إلى تصحيح مالي طموح ومناسب للنمو وعادل اجتماعياً. والتصحيح المقترح من قبل خبراء الصندوق سيخفف الإنفاق الحكومي الجاري، من خلال معالجة جمود الإنفاق العام، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وخلق مساحة للاستثمار المعزز للنمو. ويجب إصلاح فاتورة الأجور العامة الكبيرة، وإلغاء الدعوم الحكومية والتحويلات المعممة لصالح خطط التعويض المستهدفة. أما بالنسبة للإيرادات العامة، يجب على الحكومة الشروع في مشاورات واسعة النطاق، ومضاعفة الجهود لإشراك مجلس الأمة، ومواصلة العمل الفني بشأن الضرائب على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضريبة القيمة المضافة. وتضمن الإجراءات المالية في حزمة إصلاح شاملة تعزز نمو القطاع الخاص. كما أن تعزيز الحوكمة والمساءلة، وتحسين الخدمات العامة من شأنه أن يساعد على بناء دعم واسع للإصلاحات.

- إن إطار المالية العامة القائم على القواعد سيُحسن إدارة الإيرادات النفطية. ومن شأن وجود تلك الأطر المالية أن تُساعد في ربط السياسة المالية بهدف طويل الأجل للمساواة بين الأجيال. كما أن القاعدة المالية المُعايَرة بشكلٍ جيد تُساعد في التوفيق بين المدخرات طويلة الأجل وأهداف الاستقرار الاقتصادي على المدى القريب. ومن شأن هذه القاعدة أن تُساعد في إرساء القدرة على التنبؤ بالسياسة، ومنع السياسات المالية المُسايرة للدورات الاقتصادية، وضمان مكاسب دائمة من التصحيح. ولحين وضع قاعدة مالية مُعايَرة بشكلٍ صحيح، يجب الحفاظ على الترتيبات الحالية فيما يتعلق بالتحويل إلى صندوق الأجيال القادمة.

- ينبغي أن تكون إصلاحات الحوكمة المالية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية المالية العامة. ويجب أن تهدف الإصلاحات إلى تعزيز الشفافية المالية وتحديث المشتريات العامة وتعزيز كفاءة الإنفاق العام. ومن شأن هذه الخطوات أن تُقلل من نقاط الضعف أمام الفساد وتعزز إصلاحات المالية العامة.

- سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات تبقى سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي كونها تُقدّم دعامة فعّالة للاستقرار النقدي. ومن شأن التصحيح المقترح للمالية العامة أن يسد فجوة الحساب الجاري على المدى المتوسط. وفي حال أصبح الاقتصاد متنوعاً، ينبغي على السلطات

الكويتية مراجعة ترتيبات سعر الصرف بشكل دوري للتأكد من أنها لا تزال تخدم الكويت بشكل جيد.

- ينبغي أن تركز إصلاحات القطاع المالي على تعزيز المرونة وتعميق الشمول المالي، للحد من المخاطر الأدبية، ويجب على السلطات الكويتية تعزيز إطار العمل التصحيحي، وإنشاء نظام خاص لتسوية أوضاع البنوك، وإلغاء ضمان الودائع الشاملة. ورحب خبراء الصندوق بالجهود المتواصلة التي يبذلها بنك الكويت المركزي لإعادة مُعايرة الأدوات التحوطية الكلية لتحقيق التوازن بين الاستقرار المالي واعتبارات النمو الاقتصادي. كما أن تخفيف سقف سعر الفائدة على القروض التجارية تدريجياً من شأنه أن يوسع الإقراض لقطاعات السوق الجديدة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي السماح لقوى السوق لعب دور أكبر في تخصيص وتسيير السيولة لتعزيز تطوير سوق ما بين البنوك.

- إن مواصلة الإصلاحات لتعزيز النمو المتنوع بقيادة القطاع الخاص ستكون حاسمة. ومع تقليص نمو العمالة في القطاع العام، يجب أن ينشأ قطاع خاص نابض بالحياة لاستيعاب العدد الكبير من الكويتيين الذين يدخلون سوق العمل في السنوات القادمة. كما يتطلب تمكين القطاع الخاص من الازدهار تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتعزيز المنافسة في السوق، وتحسين بيئة الأعمال. وتحقيقاً هذه الغاية، ينبغي بذل المزيد من الجهود لإصلاح إطار الإعسار، والحد من اللوائح المفرطة، وتسهيل التجارة عبر الحدود. ولتحفيز الكويتيين على البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص، ينبغي تقليص فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص، مصحوباً ذلك بإصلاح برامج التعليم والتدريب لتعزيز روح المبادرة وتزويد الخريجين بالمهارات اللازمة للوظائف المطلوبة.

- الملحق التوضيحي:

نظراً لكون تقرير خبراء الصندوق لمشاورات المادة الرابعة لعام 2020 مع دولة الكويت يستند أساساً على البيان الختامي الذي صدر عن الصندوق في ختام زيارة البعثة لدولة الكويت بتاريخ

20 يناير 2020. وعليه، أعد الصندوق ملحق توضيحي لدراسة أثر انتشار فيروس كورونا والمخاطر السلبية على توقعاتهم الاقتصادية والمالية لدولة الكويت وتقييم استجابة السياسات والمعالجات التي اتخذتها دولة الكويت لمواجهة تلك المخاطر. هذا، ويُغطي الملحق التوضيحي البيانات المتاحة لغاية 12 مارس 2020. وفيما يلي عرض لأبرز ما تضمنه الملحق:

- شهدت أسعار النفط تراجعًا حادًا بتاريخ 8 مارس 2020 إثر فشل محادثات (أوبك+) لخفض الإنتاج. وبالرغم من أن أسعار النفط قد تعافت بشكلٍ محدود، إلا أنها لا تزال أقل بكثير من مستويات الأسعار التي افترضها خبراء الصندوق ضمن توقعاتهم للاقتصاد الكلي. وينطبق هذا بشكلٍ خاص على التوقعات في المدى القصير، ومن المتوقع أن يُسجل متوسط أسعار النفط في عام 2020 مستويات تقل بنحو 16.5 دولار أمريكي للبرميل من المستويات التي افترضها تقرير خبراء الصندوق. أما على المدى الطويل، فيكون الفرق أقل بكثير ويضيق إلى حوالي 3 دولارات للبرميل بحلول عام 2025. هذا، ولا تزال أسواق النفط غير مستقرة إلى حد كبير مما يعكس عدم اليقين في العرض والمخاوف بشأن تأثير تفشي فيروس كورونا على الطلب العالمي على النفط.

- تأثرت دولة الكويت بتفشي فيروس كورونا. وبلغ عدد الحالات المصابة بالفيروس نحو (123) حتى تاريخ 16 مارس 2020. ولاحقًا انتشار الفيروس، أوقفت السلطات الرحلات الجوية التجارية، وأغلقت المدارس والجامعات، وحظرت التجمعات الاجتماعية. وفي 11 مارس 2020، تم الإعلان عن تعطيل العمل رسميًا خلال الفترة الممتدة ما بين 12 - 26 مارس 2020، حيث تم تخفيض أعداد العاملين في جميع الجهات الحكومية، باستثناء تلك المكلفة بحالات الطوارئ. وستستمر الحكومة بدفع الرواتب لجميع الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين. ومن جانب آخر، تم إغلاق معظم فروع البنوك، ويعمل بنك الكويت المركزي مع البنوك التجارية لضمان الوصول دون انقطاع إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وأنظمة الدفع والتسوية والمقاصة الإلكترونية للشيكات، وتعقيم الأوراق النقدية لضمان خلوها من الفيروسات. وبعد قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة على الدولار إلى الصفر، قام بنك الكويت المركزي بخفض أسعار الفائدة على جميع أدوات السياسة

النقدية بمقدار نقطة مئوية واحدة والتزامه بتوفير السيولة حسب الحاجة. إلى جانب ذلك، أنشأ بنك الكويت المركزي صندوقاً قيمته 10 ملايين دينار كويتي، بتمويل من البنوك الكويتية، لدعم جهود الحكومة في مكافحة الفيروس.

• أدت هذه التطورات إلى تفاقم التوقعات على المدى القريب وزيادة حالة عدم اليقين مقارنة بتقرير خبراء الصندوق. وفي هذا الإطار سيؤثر تفشي فيروس كورونا وإجراءات احتوائه على النشاط الاقتصادي، ولكن يصعب تحديد حجم التأثير حيث أن عمق الصدمة ومدتها لا يزال غير معروف. وتشير توقعات خبراء الصندوق الحالية إلى تباطؤ في القطاعات غير النفطية خلال عام 2020، ويتبعه انتعاش في عام 2021. وعليه، قام خبراء الصندوق بمراجعة توقعاتهم لنمو القطاعات غير النفطية إلى ما نسبته 2% و4% للأعوام 2020 و2021 على الترتيب، وذلك مقارنة بنمو بنحو 3% و3.5% على الترتيب. هذا، وأبقى الخبراء على توقعاتهم المرتبطة بإنتاج النفط دون تغيير نظراً إلى تزايد حالة عدم اليقين. إلى جانب ذلك، تُشير الافتراضات المعدلة لأسعار النفط إلى تدهور أكثر حدة في الأرصدة المالية والخارجية. ويشير انخفاض سعر النفط بمقدار 16.5 دولاراً للبرميل في عام 2020 إلى تراجع الأرصدة المالية والخارجية بما نسبته 12% و13% من الناتج المحلي الإجمالي، مما سيزيد من الاحتياجات التمويلية، وبالتالي تراجع الاحتياطيات بوتيرة أسرع مما هو متصور في تقرير الخبراء.

• عدم تغيير اتجاه تقييم خبراء الصندوق. أصبحت الإصلاحات المالية الطموحة متوسطة الأجل والإصلاحات الهيكلية المعززة للنمو والمقترحة في تقرير خبراء الصندوق لسد فجوة المدخرات بين الأجيال وتقليل الاعتماد على النفط أكثر إلحاحاً. ومع ذلك، لا ينبغي أن يبدأ ضبط أوضاع المالية العامة حتى تختفي آثار تفشي فيروس كورونا، وهذا سيكون متسقاً مع مسار السياسة المالية في تقرير خبراء الصندوق الذي يفترض أنه لا يمكن الموافقة على تدابير الإصلاحات المالية حتى بعد انتخابات نوفمبر 2020. ويجب أن تكون الأولوية الفورية لاحتواء انتشار الفيروس وتخفيف آثاره الاقتصادية. لذلك، سيسمح احتواء الإنفاق العام في الموازنة بخلق مساحة كافية لاستيعاب الإنفاق على الرعاية الصحية الإضافية، في المقام الأول من خلال إعادة ترتيب أولويات المشاريع الرأسمالية. ويجب أن تضمن السلطات وجود سيولة كافية في القطاع المصرفي

وقد تحتاج إلى توفير دعم مؤقت وموجه للشركات المتضررة بشدة والتي تكون قابلة للاستمرار، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار، يؤكد الانخفاض الحاد في أسعار النفط مرة أخرى على الحاجة لقاعدة مالية تعزل الاقتصاد من التقلبات المفرطة في أسعار النفط مع ضمان مستويات من الادخار تكون كافية للمستقبل.

- **تستطيع دولة الكويت تحمل الصدمات الأخيرة من منطلق قوتها.** إن الأصول الوفيرة التي يتمتع بها بنك الكويت المركزي والاحتياطيات الكبيرة التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار (تقدر بنحو 435% من الناتج المحلي الإجمالي)، وما يتمتع به القطاع المصرفي من مساحة كبيرة للإقراض ومعدلات الرسملة الجيدة تدعم المرونة المالية للدولة في مواجهة الصدمات. وبالرغم من تقلبات الأسواق، لا تزال عائدات السندات منخفضة. وفي حال لم يمرر مجلس الأمة قانون الاقتراض العام الجديد أو اشتدت المخاطر "بانخفاض أسعار النفط، وتداعيات أكثر شدة من تفشي فيروس كورونا، وارتفاع تكاليف الاقتراض"، يُمكن للسلطات الكويتية التفكير في السحب مؤقتاً من صندوق الأجيال القادمة، مع وعد صريح بإعادة تلك الأموال المسحوبة بمجرد تطبيق الوضع القائم على مسار إصلاحات مالية متوسط الأجل ذات مصداقية.

2020/3/30